

## الفصل بين السلطة التنفيذية والأجهزة التنظيمية الرقابية

تتجه النظم العالمية حالياً الى الفصل بين السلطة التنفيذية والجهات التنظيمية الرقابية لضمان أداء عملها بحياد وهو أمر تستفيد منه الدولة اقتصادياً كما يستفيد منه المواطن.

المبدأ ليس مستغرباً ولا يعد تدخلاً في عمل السلطة التنفيذية إذ أن ذات المبدأ مطبق في حالة السلطة التشريعية والسلطة القضائية. فالقضاء يحكم بما يتم سنه من تشريعات. كما أن الجهاز المركزي للمحاسبات والذي يراقب الأداء المحاسبي للحكومة لا يتبع رئيس مجلس الوزراء. الجهاز يراقب طبقاً للموازنة والقواعد المحاسبية التي وضعت بالتعاون بين الحكومة والبرلمان – أي انه لا يضع القواعد ولكنه يراقب تنفيذها. بنفس المبدأ الجهات التنظيمية تراقب السوق بما يتم وضعه من سياسات.

### والأمثلة التي يمكن أن نسوقها متعددة:

- من غير المعقول أن يكون رئيس مجلس الوزراء المسئول عن بناء المفاعل النووي هو من يتبعه هيئة الأمان النووي التي تختص بالكشف عن المفاعل والافصاح عن أي خلل في التشغيل. ماذا سيكون الموقف لو أصدرت الهيئة تقريراً يشير الى إمكانية حدوث كارثة – هل سيخرج رئيس الوزراء بشفافية ويفصح عنه؟ قد يكون ذلك في بعض الحالات للشخصيات التي ترغب في أن تتال احترام نفسها قبل الآخرين ولكن التوجه العالمي هو فصل التبعية.
- الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات يتبع وزير الاتصالات وفي ذات الوقت تتبعه الشركة المصرية للاتصالات. الشركة تعمل بآليات السوق وتدخل في مساجلات مع المشغلين الآخرين ويوجد الوزير نفسه إما أن ينصفها فيشتكى الآخرون أو أن يحكم بالظلم ليظهر بالعدل أو تكون ليس لها أحقية ويصدر القرار في غير مصلحتها فيثور ضده العاملون ...

- هيئة الرقابة المالية تتبع وزير الاستثمار وهي المناطة برقابة شركات التأمين المملوكة للدولة التي تتبع ذات الوزير.
- الإدارة المختصة بالرقابة على المستشفيات ومقدمى الخدمة الصحية تتبع وزير الصحة والذي يتبعه مع المحليات كافة المنشآت الصحية في الدولة - هل تجد هذه الإدارة نفسها قادرة على اغلاق مستشفى حكومي كما تفعل مع القطاع الخاص؟
- نفس الشئ يمكن القول به لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء الذي لا تنشر تقاريره عن أداء شركات التوليد والنقل والتوزيع وجهاز المياه والصرف الصحى وغيرها.

### التوصية

**خلق منصب للمراقب العام يتبعه هذه الأجهزة وفصل تبعيتها عن الوزير المختص**